@ 330 @ الإسلام . .

وقرأ مجاهد وحميد والأعرج وابن محيصن من طريق الزعفراني وقعنب والجحدري وابن مقسم خاسر الدنيا اسم فاعل نصباً على الحل . وقرىء خاسر اسم فاعل مرفوعاً على تقدير وهو خاسر . وقال الزمخشري : والرفع على الفاعلية ووضع الظاهر موضع الضمير وهو وجه حسن انتهى . وقرأ الجمهور : { خُسْرٍ } فعلاً ماضياً وهو استئناف إخبار ، ويجوز أن يكون في موضع الحال ولا يحتاج إلى إضمار قد لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليه ، وأجاز أبو الفضل الرازي أن يكون بدلاً من قوله { انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ } كما كان يضاعف بدلاً من يلق . وتقدم تفسير { الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ } في قوله { ضَلالاً بَعِيداً } ونفى هنا الضر والنفع وأثبتهما في قوله { لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ } وذلك لاختلاف المتعلق ، وذلك أن قوله { مَا لاَ يَنفَعُهُمْ } هو الأصنام والأوثان ، ولذلك أتى التعبير عنها بما التي لا تكون لآحاد من يعقل . وقوله { يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ } هو من عبد باقتضاء ، وطلب من عابديه من المدعين الإلهية كفرعون وغيره من ملوك بني عبيد الذين كانوا بالمغرب ثم ملكوا مصر ، فإنهم كانوا يدعون الإلهية ويطاف بقصرهم في مصر وينادون بما ينادي به رب العالمين من التسبيح والتقديس ، فهؤلاء وإن كان منهم نفع مّا لعابديهم في دار الدنيا فضررهم أعظم وأقرب من نفعهم ، إذ هم في الدنيا مملوكون للكفار وعابدون لغير ا ، وفي الآخرة معذبون العذاب الدائم ولهذا كان التعبير هنا بمن التي هي لمن يعقل ، وعلى هذا فتكون الجملتان من إخبار ا تعالى عمن يدعو إلهاً غير ا . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : الضر والنفع منفيان عن الأصنام مثبتان لها في الآيتين وهذا تناقض قلت : إذا حصل المعنى ذهب هذا الوهم ، وذلك أن ا تعالى سفه الكافر بأنه يعبد جماداً لا يملك ضراً ولا